لليوم الثالث على التوالي ..وتحركات لنواب الأمة بكل الاتجاهات

حادثة «الظفيري» تسيطر على الاهتمامات النيابية - الحكومية

محمد الدلال

مجلس الأمة

5 أعضاء لنقل تبعية الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي إلى «العدل»

في الوقت الذي ابدت فيه السلطتان التشريعية والتنفيذية اهتمامهما بقضية حادثة وفاة المواطن الظفيري ،ومتابعتهما الحثيثة لها ، مشددين على ضرورة التعامل معها بكل شفافية ووضوح، حتى تأخذ العدالة مجراها ، أعلن خمسة نواب عن تقديمهم اقتراحا بقانون بصفة الاستعجال بتعديل بعض أحكام القانون رقم (23) لسنة 1990 في شأن تنظيم القضاء لنقل تبعية أجهزة الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي إلى وزارة العدل.

ونص الاقتراح الذي تقدم به النواب محمد الدلال ،عبدالله فهاد ،محمد الهدية، أسامة الشاهين، وثامر السويط، على ما يلي:

(المادة الأولى):

تنقل الأجهزة الخاصة بالأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي إلى وزارة العدل.

(المادة الثانية):

يستبدل نص الفقرة الأولى من المادة رقم 10 من القانون رقم 23 لسنة 1990 المشار إليه بالنص " أعضاء النيابة العامة وأعضاء أجهزة الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي يتبعون جميعا النائب العام".

(المادة الثالثة):

يستبدل نص المادة 64 من القانون رقم 23 لسنة 1990 المشار إليه بالنص الآتي: لوزير العدل حق الإشراف والرقابة على النيابة العامة وعلى الأجهزة الخاصة بالأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي وللنائب العام حق الرقابة والإشراف على جميع أعضاء النيابة العامة.

وللنائب العام حق الرقابة والإشراف على جميع أعضاء النيابة العامة في شأنهم كافة اختصاصاته المقررة في هذا القانون بشأن أعضاء النيابة العامة.

(المادة الرابعة):

تلغى الإدارة العامة للأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي وينقل أعضاؤها المدنيون الموجودون بالخدمة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون إلى الوظائف المعادلة لدرجاتهم الوظيفية إلى وزارة العدل مع احتفاظهم بأقدميتهم وسائر حقوقهم الوظيفية المقررة قبل النقل.

ويستمر العاملون في الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعمل الجنائي في القيام بأعمالهم إلى حين نقلهم إلى وزارة العدل وتؤول جميع القضايا وأوراق الإدارة وحقوقها والتزاماتها إلى النيابة العامة.

(المادة الخامسة):

يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون.

(المادة السادسة):

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون على ان من اهم الادوار التي يستعين بها القضاء في تحقيق العدل وبيان اوجه الحقيقة الأجهزة العاملة في مجال تحقيقات وأبحاث الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعامل الجنائية ، ولذلك الأجهزة أهمية كبيرة وحساسة وخطيرة فيما تنتهي إليه من أبحاث أو قرارات أو تقارير أو توصيات، ما يتطلب معه أن تولى أهمية كبيرة وأن يعهد إلى من يتولاها من يحقق لتلك الأجهزة الاستقلالية والدعم والحماية بعيدا عن الضغوط أو المخالفة للقانون.

ولذلك فان استمرار تلك الأجهزة تحت مسؤولية وزارة الداخلية يعد من الصور السلبية والممارسات الإدارية الخاطئة خصوصا أن وزارة الداخلية تقع أحيانا ضمن الأجهزة التي يقع منها الخطأ والتجاوز وهو ما يضع تلك الأجهزة ذات البعد البحثي والعلمي (الطب الشرعي والأدلة الجنائية) تحت الحرج بل أحيانا التناقض، وهو ما يتطلب معه لدعم تلك الأجهزة وضمان حياديتها واستقلالها أن تتبع السلطة القضائية وزارة العدل حالها كحال إدارة الخبراء التابعة لوزارة العدل، وهذا لا يتعارض مع وجود جهاز فني قائم في وزارة الداخلية لدعم أنشطته على أن يكون لأجهزة الأدلة الجنائية والطب الشرعي التابع لوزارة العدل المرجعية في حال طلب القضاء ذلك.

لهذا نصت المادة الأولى من الاقتراح بقانون على نقل تبعية العاملين في الأجهزة الخاصة بالأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعامل الجنائية إلى وزارة العدل.

وتضمن المقترح بقانون أن يتم النقل للموظفين بذات درجاتهم الوظيفية وحقوقهم المادية حفاظا على مصالحهم.

على صعيد متصل كشف النائب محمد الدلال عن عزمه وعدد من النواب التقدم بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في ملابسات حادثة وفاة المواطن أحمد الظفيري، إضافة إلى اقتراح بقانون لنقل تبعية الأجهزة العلمية والطبية والبحثية من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل.

وأوضح الدلال في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن طلب تشكيل لجنة التحقيق الذي يضم إلى جانبه النواب أسامة الشاهين وصالح عاشور وعبد الله الكندري ومحمد الهدية يحدد مهامها في البحث في ملابساتها وأحداثها والمسؤولين عنها.

وأضاف أن اللجنة حال تشكيلها سوف تبحث أيضا في الإجراءات التي تمت خلال الاحتجاز وأدت إلى وفاته، ومن قاموا باحتجاز المواطن، بالإضافة إلى ما تم من تحقيقات في وزارة الداخلية وتقاريرها عن الحادث.

وبين أن لجنة التحقيق المطلوب تشكيلها سوف تتألف من 3 أعضاء على أن تنجز تقريرها خلال شهر واحد، على أن يكون من مهامها التأكد مما تم تجاه التوصيات التي خرجت بها لجنة التحقيق في قضية وفاة الميموني.

كما أعلن الدلال في هذا الصدد عن أنه سيتقدم اليوم " امس" ومجموعة من النواب باقتراح بقانون لنقل تبعية الأجهزة العلمية والطبية والبحثية مثل الأدلة الجنائية والطب الشرعي والمعامل الجنائية من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل.

وأوضح أن عملية نقل التبعية ستكون أسوة بما تم تجاه إدارة الخبراء بحيث يتم حفظ حقوق الموظفين والعاملين في تلك الإدارات ومراكزهم ومرتبهم وامتيازاتهم الوظيفية، مؤكدا أن هذا الإجراء من شأنه ضمان قدر كبير من الاستقلالية والحيادية ما يحقق ضمان الاطمئنان لدى المتخاصمين.

وقال الدلال إن الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والدستور الكويتي كلها كفلت حق الإنسان إذا كان متهما بأن تضمن له الحماية الكاملة من التعذيب والإجراءات التعسفية والحط من الكرامة.

وأكد أن الدستور الكويتي ركز على هذه الأمور في الكثير من نصوصه بحيث لا يتخذ أي إجراء إلا وفق رقابة القضاء، وبالتالي لا يتم احتجاز أو إلقاء القبض على أي شخص إلا بإذن من النيابة العامة واضح ومحدد المعالم، ناهيك عن أنه لا يجوز إجراء أي تحقيق إلا بوجود محام وهذا ما تم اعتماده في مجلس الأمة في السنوات الأخيرة.

واعتبر أنه أمر خطير إذا صح ما تم تداوله عن تعرض المواطن أحمد الظفيري -رحمه الله- إلى التعذيب خلال احتجازه من قبل رجال الأمن ما أدى إلى وفاته، لا سيما أن المواطن المتوفى من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة الذي يفترض أن تتم مراعاتهم بشكل أكبر.

ورأى أن هذه القضية ليست بعيدة عن قضية المواطن محمد الميموني الذي توفي في عام 2011 تحت التعذيب في أحد المرافق التابعة لوزارة الداخلية، مشيرا إلى لجنة التحقيق التي شكلها مجلس الأمة آنذاك والتي انتهت بعدد من التوصيات المهمة جدا.

وبين أن توصيات لجنة التحقيق تلك، طالبت بإجراءات تتعلق بحماية المحتجزين مهما كانت إساءاتهم أو تجاوزاتهم على القانون، مشددا على عدم جواز الإساءة أو التعذيب ضد أي شخص مقيم على أرض الكويت.

وخاطب وزارة الداخلية قائلا "باقتراض صحة هذه المعلومات المتداولة فهل لا تزالون لم تتعلموا من قضية الميموني رحمه الله؟ وهل فعلا طبقتم توصيات لجنة التحقيق البرلمانية؟ وهل كان هناك محام عندما تم التحقيق مع الظفيري كما ينص القانون؟ وهل التزمتم بالتوصيات بأن يكون هناك تسجيل أو تصوير أثناء التحقيق في أي جهاز أمني حتى تضمن الشفافية والنتيجة التي تحقق العدالة؟".

واختتم الدلال تصريحه معربا عن خالص العزاء والمواساة لأسرة المواطن أحمد الظفيري، سائلا الله عز وجل أن يرحمه ويلهم ذويه الصبر والسلوان.

وكان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح قد اصدر أول أمس اوامره بتشكيل لجنة محايدة للتحقيق بوفاة احمد الظفيري اثناء حجزه بإحدى الادارات التابعة لقطاع الأمن الجنائي. وذكرت الادارة العامة للعلاقات والاعلام الامني بوزارة الداخلية في بيان لها تعقيبا على ما تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي حول وفاة أحمد الظفيري ان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية انس الصالح اصدر اوامره بتشكيل لجنة محايدة للتحقيق بالواقعة مع المعنيين وبيان ما اذا كان هناك اي تقصير من اجهزة الوزارة في هذه الواقعة من لحظة ضبطه الى حين وفاته وتقديم تقرير خلال اسبوع، وامر وزير الداخلية بإيقاف كل من له علاقة بالواقعة عن العمل الى حين انتهاء التحقيقات وفي حال ثبوت اي اخلال بالاجراءات التي اتخذت بحق المواطن المتوفى فإنه سيتم محاسبة المقصرين واتخاذ العقوبات المناسبة بحقهم.

وأوضح البيان ان القضية محل اهتمام المسؤولين بالمؤسسة الامنية وعلى راسهم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووكيل الوزارة.

من جانب آخر أحال النائب العام المستشار ضرار العسعوسي أمس شكوى تقدم فيها ذوو المواطن المتوفى أحمد الظفيري الى نيابة الأحمدي للتحقيق مع كل أطراف القضية.

ضرار العسعوسي

أحمد الظفيري

الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والدستور الكويتي كلها كفلت حقوق الإنسان

النائب العام يحيل شكوى من ذوي «الظفيري» إلى نيابة الأحمدي

الدلال: طلب نيابي لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في ملابسات وفاة الظفيري

طالبت «التجارة» بمعالجة أسباب انخفاض عائدات الصادرات غير النفطية

«الميزانيات»: جهاز حماية المنافسة لم يحقق الهدف من إنشائه

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها أمس الحساب الختامي لوزارة التجارة والصناعة عن السنة المالية المنتهية 2018/2019 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنها .

وأوضح رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد أن اللجنة ناقشت بيانات تظهر زيادة إيرادات الوزارة في تقريرها السنوي 2018 والمنشور في موقعها الرسمي بتصنيف الوزارة نفسها على أنها ثالث أعلى جهة ترتيبًا في تحصيل الإيرادات على مستوى الوزارات والإدارات الحكومية.

وبين أن دراسة اللجنة أوضحت أن 32% وبما يعادل 8.6 ملايين دينار من تلك الإيرادات والبالغ إجماليها 26.8 مليون دينار ما هي إلا إيرادات قيدية غير نقدية لا يترتب عليها زيادة مالية حقيقية في الإيرادات وتنشأ من إجراءات تسويات محاسبية على مبالغ تم إسقاطها من السجلات لتقادمها الزمني.

وأضاف أن اللجنة ناقشت أيضا تراجع الصادرات الكويتية غير النفطية في السنة الأخيرة بقيمة 35 مليون دينار إلى 7 دول كانت مصنفة ضمن الدول العشر الأكثر استيرادًا من الكويت، وذلك رغم ما صُرف في السنوات الثلاث الماضية على المعارض الإعلامية والخدمات الإعلانية للترويج والتدريب في هذا المجال وبنحو مليوني دينار.

وأشار إلى أن اللجنة حرصت على مناقشة العوامل المسببة لتراجع تلك الصادرات مشيرًا إلى أن الوزارة بينت أنها رصدت عدة عوامل لذلك من ضمنها زيادة الرسوم الجمركية في بعض الدول ومنها العراق حيث كان لها النسبة الكبرى في هذا التراجع إضافة إلى عوامل أخرى.

وقد أكدت اللجنة ضرورة تحديد العوامل كافة ودراستها ومعالجتها لرفع مستوى التصدير في الدولة.

وقال عبد الصمد إن اللجنة ناقشت مدى فعالية جهاز حماية المنافسة وتحقيقه هدفه بمنع الممارسات الضارة بالاقتصاد عن طريق الاحتكار والحد من تدفق البضائع بالأسواق وغيرها من الأمور.

وتبين للجنة بأنه رغم مرور 12 سنة على إقرار قانون حماية المنافسة منذ العام 2007 وما صُرف عليه بإجمالي 6.6 ملايين دينار، إلا أن الجهاز يعتبر نفسه بأنه في مرحلة انتقالية وبأن أداءه سيقاس في العام 2024، ناهيك عن أن أول مجلس إدارة تم تشكيله عام 2012 أي بعد 5 سنوات من إقرار القانون.

ولفت إلى أن ديوان المحاسبة أكد عدم تفعيل دور الوحدات التنظيمية التابعة للجهاز وبالتالي لم يقم بدوره.

وأوضح أن اللجنة طالبت مرارًا بضرورة إعادة النظر في تضخم الهيكل الإداري للدولة من خلال أجهزة لا تحقق الهدف من إنشائها مع زيادة التكلفة على ميزانية الدولة دون أي إنجازات أو إضافات تذكر.

وأضاف أنه تبين للجنة بأنه ومنذ صدور قانون حماية المستهلك في العام 2014 ورغم ما نص عليه القانون من إنشاء جمعيات لحماية المستهلك إلا أن هناك تباينًا في الرؤى الحكومية حول تحديد الوزارة المعنية بإشهارها إذ لا يزال الأمر لم يحسم ما بين وزارة التجارة ووزارة الشؤون في هذا الخصوص.

وقال إن اللجنة دعت إلى بذل مزيد من الجهد بشأن الرقابة لمنع تسرب السلع المدعومة ماليًا من الدولة أو إعادة بيعها.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية أمس

عبدالصمد: اللجنة دعت إلى بذل مزيد من الجهد بشأن الرقابة لمنع تسرب السلع المدعومة مالياً